

العنف الإجرامي في هندوراس باعتباره محركاً للتهجير

سوزانا نيليسون بولارد

تظهر آثار العنف ظهوراً واضحاً وملموساً يومياً في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى بل يعد محركاً أساسياً للتهجير فضلاً عن دوره المعيق في تحديد هوية المحتاجين للحماية والوصول إليهم. وتمثل هندوراس الآن في الإطار الشامل للاستجابة للاجئين دراسة حالة وفرصة للتعلم مما أنجز وما لم يُنجز بعد في واحدة من البلدان المتأثرة في هذه المنطقة.

ورغم ما تبذله بعض الدول والهيئات الدولية والجهات الفاعلة من غير الحكومات من جهود مكثفة ومتزايدة للتصدي للانتهاكات العصابات والجماعات الإجرامية، ما زال المهجرون لا يحصلون على الحماية التي يحتاجون إليها. ولتذليل العقبات التي تمنع من الوصول للحماية، هناك خطوتان أساسيتان أولاهما ضمان تعزيز الإدراك العالمي بأن العنف والاضطهاد محركان رئيسيان للتهجير القسري في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى.^٢ ثم بعدها تأتي الخطوة الثانية التي تتمثل في تحسين الدول لقدراتها للوصول إلى المجتمعات المهجرة وتحديد ذوي الحاجات المحددة للحماية.

مع ارتفاع مستويات جرائم القتل في المنطقة إلى درجة تضاهي أسوأ النزاعات المسلحة في العالم^١، أصبحت العصابات والجماعات الإجرامية تمثل الوجه الجديد للعنف المنظم في أمريكا اللاتينية. فبالنسبة لكثير من الأشخاص، أصبح تعرض أحد أفراد أسرهم أو أصدقائهم المقربين للخطف أو السطو أو السرقة أو الابتزاز أو العنف الجنسي أو القتل أمراً عادياً ومألوفاً، ففي بعض البلدان، اتسع نطاق العنف وزادت فداحته إلى درجة شبيهة بالنزاعات القائمة على التمرد والعصيان في العقود السابقة.

كله. فهناك دراسة أجريت في عام ٢٠١٤ على ١٧٤ ألف نازح داخلي في هندوراس، لم تغط إلا ٢٠ منطقة بلدية من أصل ٢٩٠، واستناداً إلى تلك الدراسة، توقع مركز رصد النزوح الداخلي زيادة هذا الرقم إلى ١٩٠ ألف نازح داخلي في عام ٢٠١٦. وكذلك، أجرى المجلس الترويجي للاجئين دراسات استقصائية خاصة به لمعرفة عدد الأطفال الذين تسربوا من المدارس في المناطق المتأثرة بالعنف الشديد وتوصل إلى نتيجة أن الأعداد الحقيقية للأشخاص المتأثرين أكبر بكثير من الأعداد التي تقدّرها الحكومة.

وغالبا ما تتحدث الحكومات والمنظمات غير الحكومية عن 'استتار' حركة النزوح الداخلي في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى خاصة أن النازحين داخليا أنفسهم يفضلون الاحتجاب عن الأناظر خوفاً من ملاحقة المظطهدين، ويمتنعون عن التسجيل لدى السلطات لعدم ثقتهم بها. ولدى الجهات التي هي على تماس مباشر مع المجتمعات المتأثرة، ومنها على سبيل المثال المجلس الترويجي للاجئين، علم بأن هذا التواري عن الأناظر يؤدي إلى ظهور مصاعب جمة في الوصول إلى تلك المجتمعات. وغالبا لا تملك البلاد السيطرة على المناطق المتأثرة التي تسيطر عليها العصابات ومن ثم فهي غير قادرة أو غير راغبة في العمل على توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات التي تعيش في تلك المناطق. أما العاملون الإنسانيون فيجدون في التفاوض مع العصابات للسماح لهم من الوصول إلى النازحين المستضعفين أمراً جديداً عليهم يكتنفه الغموض. وبالمقابل، هناك بعض المنظمات، مثل المجلس الترويجي للاجئين، ممن تمكنت من الوصول إلى بعض النازحين من خلال التفاوض الحذر، لكن المشكلة تكمن في أن هذا الوصول يعتمد على عدد من العوامل التي قد تتغير في لحظتها دون سابق إنذار. وفي مايو/أيار ٢٠١٧، قدم المجلس الترويجي للاجئين مساعدات إنسانية لمائتي شخص هجروا من منازلهم في سان بيدرو سولا في هندوراس بسبب فداحة إجرام العصابات؛ وكان من الممكن تقديم المساعدات الإنسانية لأكثر من ذلك لولا العوائق الجسيمة التي واجهت الحكومات والفاعلين الإنسانيين في وصولهم للفئات السكانية المتأثرة.

تحديد الحالات المحتاجة للحماية

ينبغي للدول، بالتزامن مع سعيها للوصول إلى أعداد أكبر من النازحين داخليا، أن تحسّن من طرق تحديد حاجات الحماية. إذ تزعم حكومات المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى أن ما لا يزيد معدله على ٥٠-١٠٪ يغادرون بلادهم لأسباب تتعلق بالعنف^٦ وأن الباقيين الذين يمثلون نسبة ٩٠-٩٥٪ يغادرون

الإطار الشامل للاستجابة للاجئين هو اسم أُطلقَ على أول ملحقين لإعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين الذي اعتمدَ في سبتمبر/أيلول ٢٠١٦. ويروج الإطار الشامل للاستجابة للاجئين لمقاربة مستدامة تربط العمل الإنساني بالمساعدة الإنمائية في أوضاع تدفقات اللاجئين واسعة النطاق، كما يركز على عدد من أفضل الإجراءات والممارسات في أربعة مجالات هي إجراءات استقبال اللاجئين وقبولهم؛ ودعم الحاجات المباشرة والمستمرة؛ ودعم البلدان المستضيفة؛ ودعم فرص الحلول المستدامة. ووافق عددٌ من البلدان على أن يكونوا ضمن حالات دراسة الحالة في الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، وستساعد الدروس المستفادة من خبرات هذه البلدان في الإعداد للميثاق العالمي للاجئين للجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي سيعلن عنه في الموعد المحدد في ٢٠١٨^٧.

وفي أوائل عام ٢٠١٧، حدثت خطوة مُشجّعة ومُحفّزة لزيادة الإدراك العالمي بالوضع القائم عندما أعلنت هندوراس عن استعدادها لتكون إحدى بلدان حالات الدراسة ضمن الإطار الشامل للاستجابة للاجئين وهي عملية تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير المدخلات الخاصة بالميثاق العالمي للاجئين. وأعلن أيضاً عددٌ من الدول التزامها لتكون من بلدان دراسة الحالة، ما يمكّن من التعاون في ظل استجابة إقليمية حقيقية للتجهيز في المثلث الشمالي. وكانت مشاركة منطقة المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى في عملية الإطار الشامل للاستجابة للاجئين مهمة للغاية إذ أتاحت الفرصة لمعالجة سياق يفرض ظروفًا وحاجات تختلف عن الظروف والحاجات المعتاد عليها في أوضاع اللاجئين التقليدية. ومع تزايد عنف العصابات باعتباره محركاً للتجهيز على الصعيد العالمي، تأثرت المناطق الأخرى بأثار بعيدة المدى بما تحقق وما لم يتحقق في هندوراس.

الوصول إلى النازحين داخليا

تعد هندوراس البلد الوحيد في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى التي اعترفت علنا بظاهرة النزوح الداخلي، وهي تعمل الآن على انتهاز تشريعات وطنية لمنع النزوح الداخلي وحماية النازحين داخليا ومساعدتهم، وهي بذلك الأولى من نوعها في المنطقة. ومع ذلك، يمكن القول إن بعض البلاد والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالكاد بدأت في الإحاطة بالنزوح الداخلي في المنطقة. وخلافا للأوضاع الأكثر وضوحاً للتجهيز كما الحال في النزاع في سوريا، يبدي الفارين من النزاع في أغلب الأحيان حرصاً على أن يكون فرارهم بعيداً عن الأناظر. ومع أن الوصول إلى البيانات يشهد تحسناً نتيجة إجراء المسوحات في هندوراس والسلفادور، فهذه البيانات لا تغطي إلا جزءاً من الوضع العام وليس



التهاد الدولي: مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (الوكو)، أرفوف، ١١-٢٠١٧

حي فيلا كريستينا في تيغوشغالبا، هندوراس، تسيطر عليه مجموعات مارا ١٢ المسلحة التي تمنع الأطفال من الالتحاق بالمدرسة في الحي المجاور.

غير قادرين على الاعتداد بها كمواقع موثوق فيها في جمع البيانات الشخصية والمعقدة حول الأسباب والدوافع الحقيقية وراء مغادرة البلاد. إضافة إلى ذلك، غالباً ما تُجرى المقابلات في أماكن لا تراعي الخصوصية اللازمة لتمكين الناس من الإفصاح عن المعلومات الحساسة التي تمس قضايا مثل التعرض للإساءة والعنف أو مخاوف ملاحقة العصابات لهم. ويجري الموظفون الحكوميون (غالباً ما يكونوا متطوعين) المقابلات لكنهم غالباً ما يفتقرون للتدريب الكافي الذي يؤهلهم لتحديد مخاطر الحماية.

فالعقود السابقة بما شهدته من ممارسة الدولة للعنف والفساد أتت على الثقة في النظام ككل، ونتيجة لذلك لم يعد لدى الأشخاص حافز لاثتمان الموظفين الحكوميين على مشاغل الحماية عندما يحتاجون إليها. وبذريعة أنّ معظم الأشخاص يرغبون في مغادرة مراكز الاستقبال بأسرع وقت ممكن، تسرّع الحكومة الهندوراسية مرور المرّجلين بإجراءات التسجيل والفحوصات الطبية والنفسية وإجراء المقابلات معهم فور وصولهم للمركز - كل ذلك يحدث في غضون ساعة - قبل وضع المرّجلين في حافلة للسير بهم إلى أقرب منطقة حضرية.

لأسباب اقتصادية أو للم شمل أسرهم. لكنّ دراسات أجرتها منظمات تابعة للأمم المتحدة وأخرى غير حكومية تؤكد أرقاماً مختلفة تماماً إذ تبين أنّ ٦٠-٤٠% من الأطفال والمرافقين والنساء الخاضعين للدراسة يهاجرون لأسباب ترتبط بالعنف.^٧

ويمكن عزو أسباب هذه التقديرات الحكومية غير الحقيقية إلى تفشي العنف واستشرائه لدرجة أنه أصبح أمراً مألوفاً وعادياً لمئات الألوف من النازحين الذين ما عادوا يدركون أنّ العنف هو السبب الرئيسي لنزوحهم. كما يمكن عزو بعض أسباب التباين في الأرقام الإحصائية إلى ظروف تحديد حالات الحماية وظروف جمع البيانات. أما عن مصدر الأرقام التي أوردتها حكومات بلدان المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى الخاصة بتسجيل أعداد المهجّرين عبر الحدود فحصلت عليها من المقابلات التي أجرتها في مراكز استقبال المرّجلين من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. ورغم ما بذلته الحكومة الهندوراسية في السنوات الأخيرة من جهود لا يُستهان بها في تحسين ظروف مراكز استقبال اللاجئيين هذه من تقديم مساعدة فورية وتوفير أماكن صديقة للطفل، ما زلنا

تراعيها الدول والمهجرّون، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات القائمة على العقيدة، والمجتمعات المحلية. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، ستنضم بلدان من المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى والمنطقة الأوسع نطاقاً لتحديد التزامات تعاون أقوى والتعهد بها وتحديد آليات الحماية والتوافق على إطار عمل إقليمية شامل للحماية والحلول. لذا ينبغي للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثية ترجمة هذه المبادرة إلى مشاركة مستدامة وإلى تشارك أكبر للمسؤولية تعززه الدول من خلال تعزيز بُنى الحماية الوطنية، وإلى تمويل أكبر للحماية وإلى زيادة عدد المسارات القانونية لمن هم بحاجة لها. كما ينبغي للفاعلين في جميع أنحاء المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى تحديد دور العنف والاعتراف به كمحرك للهجرة، وافتتاح الفرصة للحركة الآن لإحداث تغيير فعلي للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى الحماية.

سوزانا نيليسون بولارد

suzanna.nelson-pollard@nrc.no

زميلة برامج، فريق السياسات الإنسانية، المجلس النرويجي

للاجئين- جنيف

www.nrc.no

١. انظر

Cantor D J 'Gang violence as a cause of forced migration in the Northern Triangle of Central America' in Cantor D J and Rodriguez Serna N (Eds) (2016) *The New Refugees: Crime and Displacement in Latin America*, pp27-45.

كانتور د ج 'عنف العصابات كسبب من أسباب الهجرة القسرية في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى' في كانتور د ج ورودرiguez سيرنا ن (محرران) (2016) اللاجئين الجدد والعنف والتّجسير القسري في أمريكا اللاتينية)
٢. يشار إليها أيضاً بشمال أمريكا الوسطى

www.unhcr.org/uk/comprehensive-refugee-response-framework-crrf-٣
انظر أيضاً مقالة مانيشا توماس في هذا العدد.

٤. دراسة من إعداد اللجنة الهندوراسية المشتركة بين الهيئات لحماية الأشخاص المهجرّين بالعنف، بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودائرة رسم سمات النّازحين داخلياً المشتركة.

www.internal-displacement.org/countries/honduras

٥. انظر نشرة الهجرة القسرية، العدد 37 (2011) 'الفاعلون المُستلمون من غير الدول والزّوج' www.fmreview.org/ar/non-state

٦. الإحصاءات الواردة في معرض النقاشات مع السلطات الهندوراسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 والبيانات العامة التي أدل بها مسؤولون غواتيماليون في اللقاء التشاوري

العالمي للهجرة في مايو/أيار 2017.
٧. انظر على سبيل المثال

UNHCR (2014) *Arrancado de Raiz*

(المفوضية السامية للأمم المتحدة (2014) مقتلعون من جذورهم)

www.acnur.org/donde-trabaja/america/mexico/arrancados-de-raiz/

المخلص التنفيذي باللغة الإنجليزية

http://bit.ly/UNHCR-UprootedExecSummary-2014

أيضاً:

UNHCR (2014) *Children on the Run*

(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2014) أطفال فأرون)

www.unhcr.org/uk/children-on-the-run

تلك الظروف غير مواتية ولا تسمح للأشخاص أبدأً بالإبلاغ عمّا لاقوه ولا عن الظروف الأصلية المعقدة والصادمة التي تعرضوا لها وأجرتهم على مغادرة بلدانهم، ولا حتى الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها في أثناء رحلتهم. وفي كثير من الحالات، يدرک العائدون أيضاً محدودية قدرة الحكومة على توفير حل حقيقي ومناسب لحالتهم (مثل مسارات الإحالة أو فرض إعادة التوطين) ويدركون أيضاً محدودية قدرتها على متابعة الحالات الفردية. ومع قلة عدد الأشخاص الممنوحين للحماية الدولية من عنف العصابات، يرى كثيرٌ من المهجرّين عدم جدوى طلب اللجوء فور وصولهم إلى دول المقصد. وبالإضافة إلى ذلك، هل يوضحون أنّ السبب الأصلي لتوجههم شمالاً يرجع إلى أسباب اقتصادية كي يُظهروا استعدادهم للعمل والإنتاج؟ أم هل يعلنون أنّ لم شمل الأسرة هو السبب وراء رحلتهم هذه حتى يُظهِروا أنّ لديهم شبكة دعم في بلد المقصد؟

في بلدان المقصد، يُخيّر كثيرٌ من الناس بين التوقيع على إخطارات الترحيل الخاصة بهم لإعادتهم إلى بلادهم وبين فترة حبس طويلة إلى حين يُفصل في قضيتهم. وسواء أكانوا في بلدان المقصد أم أُعيدوا إلى بلدانهم سيكون من الأسهل على الأفراد الإبلاغ بأنهم غادروا بلادهم سعياً وراء فرص عمل أفضل أو من أجل لم شمل أسرهم، وبذلك يفتنون من أيدي السلطات ويحاولون الكرّة مرة أخرى.

الاستفادة من مبادرة الإطار الشامل للاستجابة للاجئين

في جميع أنحاء المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى، ثمة عدم فهم واضح لعوامل الدفع والجذب المتعلقة بالزواج ودور العنف في تهجير كثير من الناس. لذلك ينبغي للمنظمات الإنسانية الاعتراف بهذه الفجوة في فهم محركات التهجير وما يلازمه من إخفاق في تحديد الأشخاص المستحقين للحماية. كما ينبغي لهذه المنظمات الإنسانية أيضاً أن تسأل أنفسها عن إمكانية تطبيق القانون والسياسات والبرامج التي وُضعت لحماية المهجرّين ومساعدتهم في سياتات النزاع مثل سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على سيناريوهات العنف الإجرامي، أم أنّهم بحاجة إلى حلول ومقاربات أخرى.

وتعد مبادرة الإطار الشامل للاستجابة للاجئين في هندوراس فرصة مواتية لتناول هذه الموضوعات، ومن ثم حماية النّازحين داخلياً والمهجرّين عبر الحدود. وفي الوقت الحالي، تجمع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية مثل المجلس النرويجي للاجئين توصيات بالإجراءات التي يجب أن